

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

٢٧-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الدورة الثالثة والثلاثون

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يلبي هذا التقرير طلبا صادرا في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أعد التقرير وفقا لقراري الجمعية العامة ٤٩/١٢٨ و ٥٠/١٢٤، اللذين دعت فيهما الجمعية إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

ويتناول التقرير بالبحث تدفق الأموال من البلدان المانحة لأغراض المساعدة السكانية في البلدان النامية لعام ١٩٩٧ ويورد أرقاما مؤقتة لعام ١٩٩٨. وقد زادت المساعدة السكانية الدولية زيادة ضئيلة من ١,٩٦ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢,٠٦ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن مبلغ المساعدة ظل دون تغيير تقريبا منذ عام ١٩٩٦ عند حوالي

* E/CN.9/2000/1

٢ بليون دولار، فإن أرقام عام ١٩٩٨ تعتبر إيجابية من حيث أنها تدل على انعكاس اتجاه الهبوط الذي لوحظ لأول مرة في عام ١٩٩٧. بيد أن مستويات التمويل لا تزال تمثل حوالي ٣٦ في المائة فقط من المبلغ المتفق في القاهرة على أنه الحصة المستهدفة للمجتمع الدولي في تمويل برنامج العمل، وهو ٥,٧ بليون دولار. وعلى الرغم من أن عدد البلدان التي تجاوزت مساهمتها من أجل الأنشطة السكانية ٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية قد زاد في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧، فإن المساعدة السكانية المقدمة من البلدان المانحة ككل قد انخفضت كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٨، وكذلك بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي.

وتواصل البلدان النامية تخصيص موارد محلية للبرامج السكانية. وفي عام ١٩٩٨، قدرت النفقات المحلية الحكومية وغير الحكومية بمبلغ ٨,٦ بلايين دولار، وهو أعلى بقدر طفيف من نظيره في عام ١٩٩٧. وينبغي توخي الحرص لدى استعمال هذا التقدير لأن البيانات لا تزال بعيدة عن الاكتمال كما أنها غير قابلة للمقارنة تماما. ومن الجدير بالذكر أن معظم تدفقات الموارد المحلية تنشأ في عدد قليل من البلدان الكبيرة. ويبلغ التقدير العالمي لمجموع المساعدة الخارجية والنفقات المحلية لأغراض الأنشطة السكانية ١٠,٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٨.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ مقدمة
٦	٢٥-٦ المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية - أولا
٧	١٦-١٠ اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة ألف -
١٢	٢٠-١٧ اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف باء -
١٤	٢٣-٢١ اتجاهات المساعدة السكانية الخاصة جيم -
١٥	٢٥-٢٤ اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة دال -
١٧	٣١-٢٦ الموارد المالية المحلية المقدمة للأنشطة السكانية ثانيا -
٢١	٣٨-٣٢ النتائج ثالثا -

الجداول

٢٠	١ - تقديرات إنفاق الحكومات حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٨
٢١	٢ - تقديرات إنفاق المنظمات غير الحكومية الوطنية حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٨

الأشكال

٧	الأول - اتجاهات المساهمة السكانية الدولية، ١٩٩٣-١٩٩٨
		الثاني - اتجاهات المساعدة السكانية المقدمة من البلدان المانحة، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعده، بلدان مانحة مختارة، ١٩٩٣ و ١٩٩٦-١٩٩٨
٨	الثالث - تقلبات أسعار الصرف، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعده، عام ١٩٩٣ مقابل عام ١٩٩٨
١٠	الرابع - اتجاهات القروض الإئتمانية المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية، ١٩٩٣-١٩٩٨
١٤	الخامس - المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية، ١٩٩٣-١٩٩٨
١٦	السادس - النفقات النهائية على الأنشطة السكانية، حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-١٩٩٨

مقدمة

١ - قام بإعداد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان تلبية لطلب صادر في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية^(١) بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢). ويشكل التقرير جزءاً من برنامج عمل لجنة السكان والتنمية وتم إعداده وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٢٤/٥٠ و ١٢٨/٤٩ اللذين دعت فيهما الجمعية إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - ويتناول التقرير بالبحث تدفق الأموال من البلدان المانحة لأغراض المساعدة السكانية في البلدان النامية في عام ١٩٩٧، ويتضمن أرقاماً مؤقتة لعام ١٩٩٨. ويقدم التقرير أيضاً تقديرات للنفقات التي صرفتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية لأغراض الأنشطة السكانية في البلدان النامية لعام ١٩٩٨. ولا يزال الاضطلاع بأنشطة جمع البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد من المانحين ومن المصادر المحلية مسنداً إلى المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات، وذلك بموجب عقد مبرم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقوم المعهد أيضاً بتقييم وتحليل البيانات بالتعاون الوثيق مع الصندوق.

المنهجية

٣ - تم جمع البيانات المعروضة في هذا التقرير عن المساعدات المقدمة من المانحين للأنشطة السكانية بواسطة استبيان تفصيلي أرسل بالبريد إلى حوالي ٢٠٠ من البلدان المانحة والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة الرئيسية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة السكانية. وتستند بيانات عام ١٩٩٨ إلى ١٢٦ رداً وردت حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي هو التاريخ النهائي للإدراج في هذا التقرير. وينبغي اعتبار أرقام عام ١٩٩٨ أرقاماً أولية لأنها معرضة للتغيير كلما وصل مزيد من الردود.

٤ - كما استمدت المعلومات المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية في عام ١٩٩٨ من الردود على الاستبيانات المرسلة إلى ٩٤ من المكاتب الميدانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم، وهي تغطي حوالي ١٥٥ بلداً. وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بلغ مجموع البلدان التي قدمت معلومات ٥٦ بلداً، تمثل أكثر من نصف سكان البلدان النامية. وتكملة للردود الواردة على الاستبيان المرسل بالبريد^(٣)، أجريت دراسات إفرادية في نخبة من البلدان، كجزء من مشروع تدفقات الموارد.

٥ - وتدفعات الموارد المالية من المانحين ومن المصادر المحلية، المتناولة بالتحليل في هذا التقرير، تشكل جزءاً من "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" بصيغتها المحددة في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل: خدمات تنظيم الأسرة؛ والخدمات الصحية الإنجابية الأساسية؛ وأنشطة الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتحليل السياسات السكانية والإمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. وقد قدر برنامج العمل التكلفة الكلية لتنفيذ هذه المجموعة من التدابير السكانية وتدابير الصحة الإنجابية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمبلغ ١٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٤) بحلول عام ٢٠٠٠. وقد كذلك أن حوالي ثلثي التكاليف المتوقعة ستغطيه البلدان نفسها، وأن الثلث، أي ٥,٧ بلايين دولار، سيأتي من المساعدة الخارجية.

أولاً - المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية

٦ - بين الاستعراض والتقييم اللذان أجريا بعد خمس سنوات لتنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية علامات مشجعة كثيرة على التقدم المحرز في النهوض ببرنامج عمل القاهرة. ففي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه تموز/يوليه ١٩٩٩ لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل تولى الإدلاء بالبيانات من بلد بعد آخر عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والعقبات التي صودفت والإجراءات الإضافية المطلوبة لتحقيق التنفيذ التام لأهداف المؤتمر. وكان من الأجزاء الهامة في هذا الاستعراض تحليل للتمويل الفعلي للبرامج السكانية، مقارنة بمقدار الموارد المستهدفة في برنامج العمل. وذكر أن عدم كفاية الموارد المالية يشكل أحد المعوقات الرئيسية للتنفيذ التام لبرنامج العمل.

٧ - وقد اتخذت المساعدة السكانية الدولية اتجاهها متزايداً منذ فترة ما بعد انعقاد المؤتمر مباشرة. ففي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، زادت المساعدة السكانية بنسبة ٥٤ في المائة، من ١,٣ بليون دولار إلى ما يتجاوز بقليل ٢ بليون دولار. بيد أنه بحلول عام ١٩٩٧، تناقصت مستويات التمويل للمرة الأولى في فترة ما بعد المؤتمر، إلى ١,٩٦ بليون دولار. وظلت البلدان المانحة تمثل المصدر الأكبر للأموال الأساسية، إذ بلغت مساهماتها ١,٥ بليون دولار، أي ٧٨ في المائة من جميع الأموال الأساسية المخصصة للمساعدة السكانية الدولية في عام ١٩٩٧. وقدمت المصارف الإنمائية، وعلى رأسها البنك الدولي، ما يتجاوز بقليل ٢٧٥ مليون دولار (١٤ في المائة) في شكل قروض متعددة السنوات؛ وأسهمت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بمبلغ ٤٩ مليون دولار، أي ٢,٥ في المائة؛ وقدمت المصادر

الخاصة، ولا سيما المؤسسات، ١٠٦ ملايين دولار، أي ٥,٤ في المائة من مجموع الأموال الأساسية المخصصة للمساعدة السكانية.

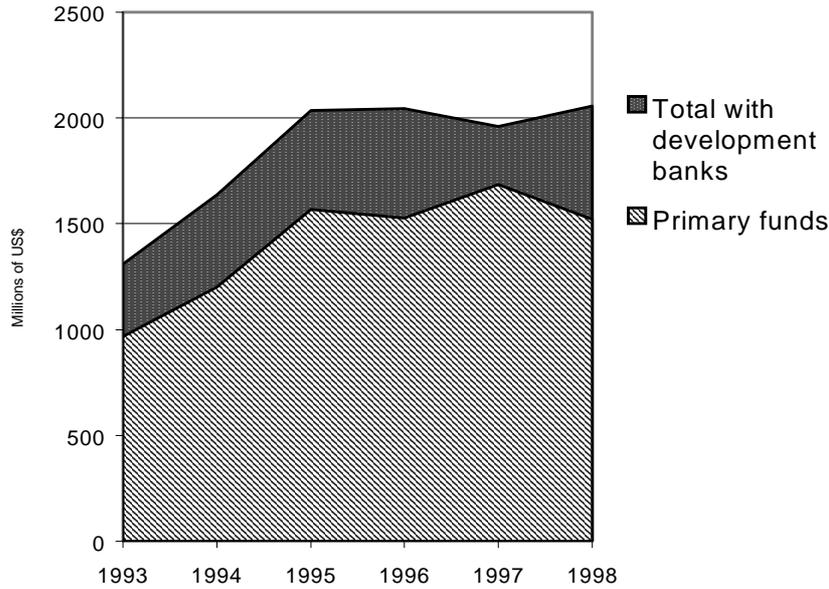
٨ - ويتبين من التقييمات الأولية المستندة إلى الردود التي وردت حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على دورة استبيانات عام ١٩٩٨ حدوث زيادة صغيرة في مستوى المساعدة السكانية، وذلك من ١,٩٦ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢,٠٦ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وأسهمت البلدان المانحة بمبلغ ١,٥ بليون دولار. وأفادت المنظمات والوكالات الدولية بأنها قدمت ٣٥ مليون دولار، وأسهمت المصادر الخاصة بمبلغ ٦٤ مليون دولار. وأتاح البنك الدولي ٤٢٦ مليون دولار في شكل قروض متعددة السنوات. ويعرض الشكل الأول اتجاهات المساعدة السكانية الدولية منذ فترة ما قبل انعقاد مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨. وقد قدرت البيانات المتعلقة بالبلدان التي لم تبلغ بأرقام عام ١٩٩٨ بما يطابق مستواها في عام ١٩٩٧^(٥). وتعتبر بيانات عام ١٩٩٨ بيانات مؤقتة ومعرضة للتغيير كلما ورد مزيد من الردود. ويتوقع أن تزداد هذه الأرقام حالما تقدم بيانات عام ١٩٩٨ من بعض الجهات المساهمة الهامة التي لم ترد ردودها بحلول الموعد النهائي، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة فورد وعدة جهات مانحة رئيسية أخرى. وستدرج الأرقام النهائية في "تقرير المساعدة السكانية العالمية لعام ١٩٩٨"، الذي سيصدر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

٩ - وينبغي ملاحظة أن الأموال التي توجه إلى الأنشطة السكانية تتجاوز المقادير المبلغ عنها في هذا التقرير لأن كثيرا من المشاريع المتكاملة يشمل أنشطة سكانية ولكن الأموال ذات الصلة ليست مقسمة حسب العناصر. وقد أعرب عدد من البلدان المانحة عن انشغاله من أن بعض المبالغ الكبيرة من الأموال المقدمة للمساعدة السكانية يمكن أن تسقط من حيز الإبلاغ لكونها جزءا من مشاريع متكاملة في قطاع الصحة أو التعليم أو غيرها من المشاريع القطاعية الاجتماعية. واهتماما بهذا الشاغل، شكل صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات فرقة عمل لمناقشة هذه المسألة والتوصل إلى قدر من الاتفاق على نهج يصلح لتقدير العنصر السكاني في المشاريع المتكاملة، يمكن تطبيقه على مجموع نفقات المشروع للتوصل إلى مقدار الموارد المخصصة لـ "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الشكل الأول

اتجاهات المساهمة السكانية الدولية، ١٩٩٣-١٩٩٨

Figure I. Trends in international population assistance, 1993-1998



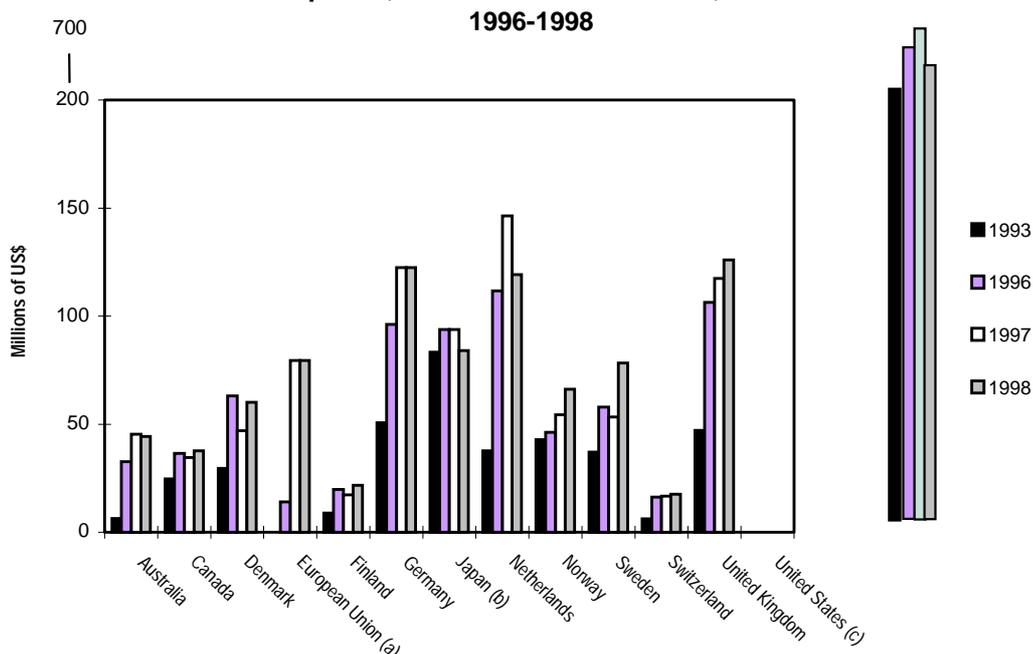
ألف - اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

١٠ - زادت المساعدات الثنائية من ٧٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ما يزيد عن ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧، أي ما يفوق بنسبة ١٢ في المائة مجموع تلك المساعدة في عام ١٩٩٦ الذي قارب ١,٤ بليون دولار^(٦). ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية كبرى الجهات المانحة، إذ بلغت مساهمتها في المساعدة الإنمائية ٦٦٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧، أي ٤٣ في المائة من الأموال الأساسية المقدمة من البلدان المانحة. وتأتي هولندا في المرتبة الثانية في قائمة كبار المانحين، إذ بلغت مساهمتها في المساعدة السكانية ١٤٦ مليون دولار، أي ما يناهز ١٠ في المائة من الأموال المقدمة من البلدان المانحة. ومن المانحين الرئيسيين الآخرين في عام ١٩٩٧ ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية واليابان^(٧) والاتحاد الأوروبي والنرويج والسويد والدانمرك وأستراليا وكندا (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

اتجاهات المساعدة السكانية المقدمة من البلدان المانحة، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعده، بلدان مانحة مختارة، ١٩٩٣ و ١٩٩٦-١٩٩٨

Figure II. Trends in donor country population assistance, pre- and post-International Conference on Population and Development, selected donor countries, 1993 and 1996-1998



ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٨ مؤقتة.

- (أ) لا توجد بيانات متاحة بالنسبة للاتحاد الأوروبي قبل عام ١٩٩٤. وأرقام عام ١٩٩٨ مقدرة بما يطابق مستوى عام ١٩٩٧، وهو آخر عام أبلغ عن أرقامه.
- (ب) أرقام عام ١٩٩٦ و عام ١٩٩٧ مقدرة بما يطابق مستوى عام ١٩٩٥، وهو آخر عام أبلغ عن أرقامه. والرقم الخاص باليابان لعام ١٩٩٨ غير مكتمل لأنه لا يشمل المساهمة المقدمة من اليابان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).
- (ج) الرقم الخاص بالولايات المتحدة لعام ١٩٩٨ غير مكتمل لأنه لا يشمل المساهمات المقدمة إلى جهات مانحة وسيطة.

١١ - وتبين التقييمات الأولية المستندة إلى الردود الواردة على الاستبيانات المتعلقة بتدفقات الموارد في عام ١٩٩٨ أن المساهمة المقدمة من البلدان المانحة، ككل، لم تتغير عن مستواها في عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بال ١٩ بلدا التي أبلغت الأرقام المتعلقة بعام ١٩٩٨، زادت المساهمات المقدمة من ١٣ بلدا، وتناقصت مستويات التمويل المقدمة من ٦ بلدان، وشغلت المراتب الخمس الكبرى في قائمة المانحين في عام ١٩٩٨ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا واليابان.

١٢ - وفي عام ١٩٩٨، صُرفت أغلبية النفقات النهائية المتعلقة بالأنشطة السكانية على خدمات تنظيم الأسرة (٤٢ في المائة)؛ وصرف ٢٢ في المائة على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية، و ٢١ في المائة على أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ١٥ في المائة على تحليل السياسات السكانية والإنمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. وينبغي اعتبار هذه النسب المئوية نسبا تقديرية نظرا لتزايد صعوبة التمييز بين هذه الفئات المذكورة للأنشطة السكانية بسبب الاتجاه نحو دمج الخدمات. وهناك كثير من نظم تسجيل البيانات التي تجعل خدمات الصحة الإنجابية مشمولة في خدمات تنظيم الأسرة ز/أو أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويُبدل كل ما في الوسع للإبلاغ عن النفقات في كل فئة من الفئات الأربع على حدة.

آثار تقلب أسعار الصرف

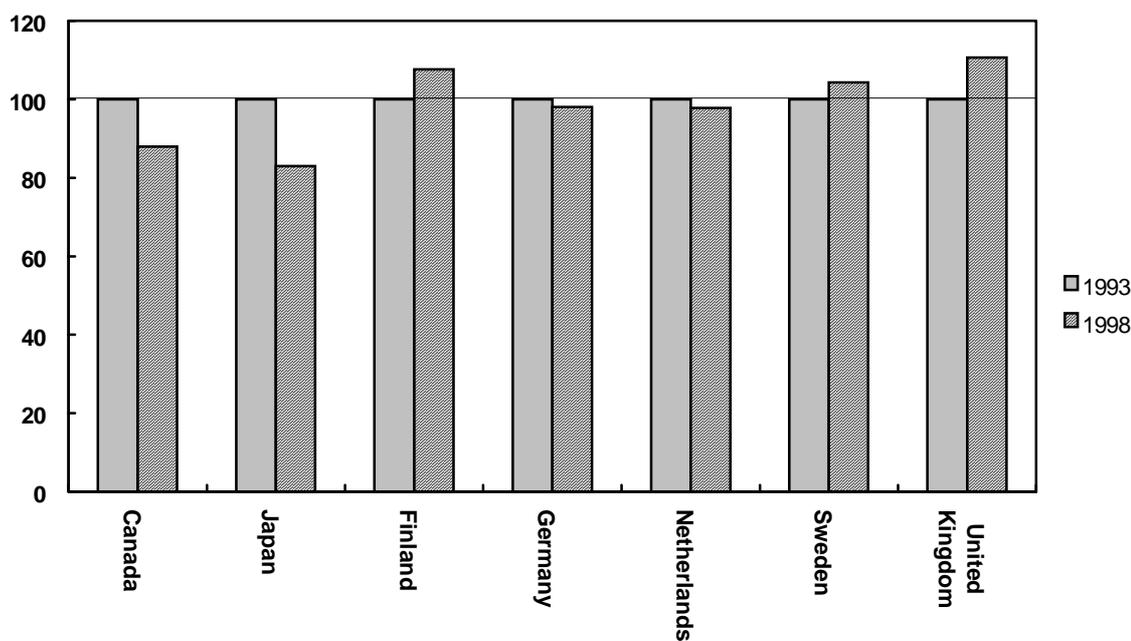
١٣ - العملة القياسية التي يستعملها صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى رصده لتدفقات الموارد هي دولار الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان التي زادت مساهماتها بالعملات المحلية قد يرد في سياق الإبلاغ أنها خفضت المساعدة السكانية التي تقدمها لأنها مقدره في هذا السياق بدولار الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، زادت السويد في عام ١٩٩٧ مساهمتها بالكرونا السويدية، ولكن نتيجة لسعر الصرف غير المواتي، سجلت هذه المساهمة نقصانا بدلالة دولار الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، زادت استراليا وألمانيا واليابان مستويات تمويلها بالعملات المحلية، ولكن مساهماتها سجلت نقصانا بدلالة دولار الولايات المتحدة. ويبين الشكل الثالث آثار تقلبات العملات واتجاهات أسعار الصرف لعام ١٩٩٣ (في الفترة السابقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية) و عام ١٩٩٨ (آخر عام أتيحت بياناته)، بناء على دولار الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالبلدان المانحة الرئيسية التي تعرضت لأكبر التقلبات في أسعار الصرف خلال هذه الفترة. وقد شهدت ألمانيا وكندا وهولندا

واليابان انخفاضاً في قيمة عملاتها بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة، بينما زادت قيمة عملات السويد وفنلندا والمملكة المتحدة بالنسبة إلى الدولار خلال الفترة نفسها.

الشكل الثالث

تقلبات أسعار الصرف، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعده، عام ١٩٩٣ مقابل عام ١٩٩٨

Figure III. Exchange-rate fluctuations, pre- and post-International Conference on Population and Development: 1993 versus 1998



ملاحظة: مؤشر العملة المحلية بالنسبة لدولار الولايات المتحدة على أساس أنه كان في عام

١٠٠ = ١٩٩٣

المساعدة السكانية كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية

١٤ - بلغت المساعدة السكانية التي قدمتها البلدان المانحة في عام ١٩٩٧ نسبة قدرها ٣,١٨ في المائة من مجموع مساعداتها الإنمائية الرسمية. وتفيد المؤشرات الأولية إلى أن هذه النسبة المثوية سجلت في عام ١٩٩٨ انخفاضاً للمرة الأولى منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فبلغت ٢,٩٨ في المائة. وينبغي الإشارة إلى أنه نظراً إلى أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض (من ٥٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٤٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٧، وهو آخر عام كانت بياناته متاحة وقت إصدار هذا التقرير)، فإن البرامج السكانية قد تلقت في الواقع حصة أصغر من المجموع المتناقص للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - وفي عام ١٩٩٧، تراوحت النسبة المثوية التي خصصتها البلدان للمساعدة السكانية من المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء البلدان التي أفادت بعدم تقديم مساهمات في عام ١٩٩٧) من ٠,١١ في المائة إلى ٩,٦٣ في المائة. وفي مجموعة البلدان التي أبلغت عن مساهماتها في عام ١٩٩٧، تجاوزت النسبة التي أسهم بها ١٢ بلداً من المساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة السكانية النسبة المناظرة في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من ركود التمويل العام للأنشطة السكانية، فإن خمسة بلدان أسهمت في المساعدة السكانية في عام ١٩٩٧ بما يتجاوز ٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها: الولايات المتحدة وهولندا وفنلندا وأستراليا والنرويج. وفي عام ١٩٩٨، تراوحت النسبة التي خصصتها البلدان للأنشطة السكانية من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٢٦ في المائة إلى ٩,٠١ في المائة. وأسهمت سبعة بلدان في الأنشطة السكانية بما يجاوز ٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية: الولايات المتحدة وفنلندا والنرويج والسويد ولكسمبرغ وأستراليا وهولندا.

المساعدة السكانية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي

١٦ - ارتفع إنفاق البلدان المانحة على المساعدة الإنمائية، في المتوسط، من ٦١ دولاراً لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٦ إلى ٧٢ دولاراً لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٧. والرقم الأولي لعام ١٩٩٨ هو ٦٨ دولاراً، وهذا المبلغ الدولاري المتوسط يحجب التباين الواسع فيما بين البلدان، الذي يتراوح من ٥ دولارات إلى ٤٣٥ دولاراً لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي. وقد ارتفع مقدار الأموال التي تنفقها البلدان على المساعدة الإنمائية ارتفاعاً كبيراً عن الفترة السابقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٣، إذ كان عندئذ ٤٢ دولاراً لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي.

باء - اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف

المنح

١٧ - انخفضت المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة من ٤٩ مليون دولار (رقم عام ١٩٩٧) إلى ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وهذا الرقم، الذي يتوقع أن يزداد كلما وردت ردود إضافية، لا يعكس مساهمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية اللتين لم يرد رد منهما لدى حلول الموعد النهائي للإدراج في هذا التقرير. ويقل مستوى عام ١٩٩٨ بقدر كبير عن أرقام الفترة السابقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والفترة التالية له مباشرة. وهي ٦٦ مليون دولار في عام ١٩٩٣. و ١٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٩٤، و ١١١ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

١٨ - ويمكن إدراك أهمية المساعدة السكانية التي تقدمها المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بالنظر إلى مقدار الأموال التي تتدفق عن طريق هذه المنظمات إلى جهات أخرى لتوزيعها. ففي عام ١٩٩٧، تدفق مبلغ قدره ٤٠٨ ملايين دولار عن طريق المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف؛ ويبلغ الرقم الأولي لعام ١٩٩٨، الذي لا يشمل المساهمات المقدمة من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ٣٥٥ مليون دولار. ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الجهة الرئيسية لتقديم المساعدة من الأمم المتحدة في ميدان السكان، حيث بلغ المتدفق عن طريق هذه المنظمة ٢٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ أكبر مما كان عليه في الفترة السابقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إذ كان ٢٣٤ مليون في عام ١٩٩٣، فإنه يقل بنسبة ١٣ في المائة عن الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٦، وهي ٣٢٨ مليون دولار.

القروض

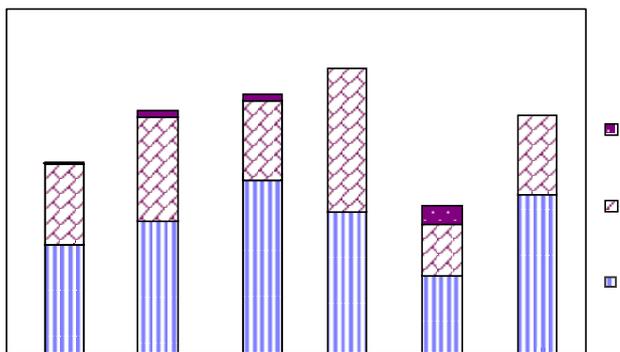
١٩ - تعتبر المصارف الإنمائية التي تقدم القروض إلى البلدان النامية مصدرا مهما من مصادر المساعدة السكانية المتعددة الأطراف. وتمثل مشاريع المصارف الإنمائية التزامات متعددة السنوات، تسجل في السنة التي تعتمد فيها، ولكن يستهدف بها أن تصرف على مدى عدة سنوات. ويقدم البنك الدولي معظم القروض المتعلقة بالمساعدة السكانية. وقد نتجت عن التزامات الإقراض الجديدة في عام ١٩٩٨ زيادة كبيرة في الإقراض المقدم من البنك للأنشطة السكانية وأنشطة الصحة الإنجابية، فارتفع إلى ٤٢٦ مليون دولار بعد أن هبط في عام ١٩٩٧ إلى أدنى قيمة بلغها وهي ٢٣٤ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ ٢٨٤ مليون دولار مقدمة على هيئة قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية بأسعار فائدة تساهلية

للغاية، و ١٤٢ مليون دولار على هيئة قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأسعار فائدة أكثر قربا من الأسعار السائدة في السوق.

٢٠ - وأفادت مصارف إقليمية إقليمية أخرى، منها مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بأنهما قدمت قروضا لبرامج الرعاية الصحية الأولية خصص منها مبلغ غير محدد للأنشطة السكانية. وتُظْم حفظ السجلات تجعل من الصعب للغاية فصل العنصر السكاني في هذه المشاريع المتكاملة وفرز "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" عن الأنشطة غير المشار إليها في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونتيجة لذلك فإن القروض التي تستعمل لتمويل برامج الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل البرامج العامة للصحة والتعليم، والتي تشمل خدمات لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمضي دون تسجيل لأنه من غير الممكن تحليل الأموال المخصصة حسب الفئات السكانية الرئيسية الأربع المحددة في برنامج العمل.

الشكل الرابع

اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية، ١٩٩٣-١٩٩٨



ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٨ مؤقتة.

(أ) لا توجد أرقام متاحة فيما يتعلق بمصرف التنمية الآسيوي لعام ١٩٩٨ لأن المصرف أفاد بأنه صرف قروضا من أجل مشاريع متكاملة للصحة خصص منها مبلغ غير محدد للأنشطة السكانية.

جيم - اتجاهات المساعدة السكانية الخاصة

٢١ - أخذ دور القطاع الخاص يصبح بارزا بصورة متزايدة في ميدان المساعدة السكانية، إذ كبرت المساهمات المقدمة للأنشطة السكانية من المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص الأخرى. ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات كل عام إلى الحصول على معلومات عن مقدار الأموال التي منشؤها القطاع الخاص، بإرسال استبيانات عن تدفقات الموارد المالية إلى كبرى المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الناشطة في ميدان السكان. وفي حين أن معظم المنظمات تقدم المعلومات المطلوبة، فإننا نعلم أن المساهمات المقدمة من عدة مؤسسات خاصة غير مشمولة في البيانات المبلغة لأننا لا نتلقى ردودا على بعض استبياناتنا. ويبدل كل ما في الوسع للإحاطة بجميع الأموال المخصصة لبرامج السكان والصحة الإنجابية. وقد أعلن عدد من المؤسسات عن تقديم منح كبيرة للأنشطة السكانية، بما في ذلك مؤسسة وليم هـ. غيتس، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكار وصندوق ويلكوم

الاستثماني. وقد بدأت هذه التقارير تعكس بعضاً من هذه المنح في الآونة الأخيرة فقط لأن تلك المؤسسات لم تشرع في تسجيل النفقات الفعلية في هذا المجال إلا حالياً. وهناك مؤسسات أخرى خصصت بعض الأموال، ولكنها لم تقيد النفقات الفعلية في السنة المالية ١٩٩٨.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٧، قدمت مصادر القطاع الخاص مساهمات قدرها ١٠٦ ملايين دولار للأنشطة السكانية. وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بلغ الرقم الأولي لعام ١٩٩٨، ٦٤ مليون دولار، علماً بأن عدة مؤسسات كبرى لم تكن قد أبلغت عن مساهماتها بعد. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم مع إبلاغ مزيد من المؤسسات عن مساهماتها.

٢٣ - وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت مؤسسة الأمم المتحدة عدداً من المنح لدعم المشاريع التي تستهدف، في جملة أمور، دمج وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، ومنع حمل المراهقات، وتلبية احتياجات الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، ومنع ختان الإناث، وقد صرف في عام ١٩٩٨ وحده أكثر من ٤ ملايين دولار.

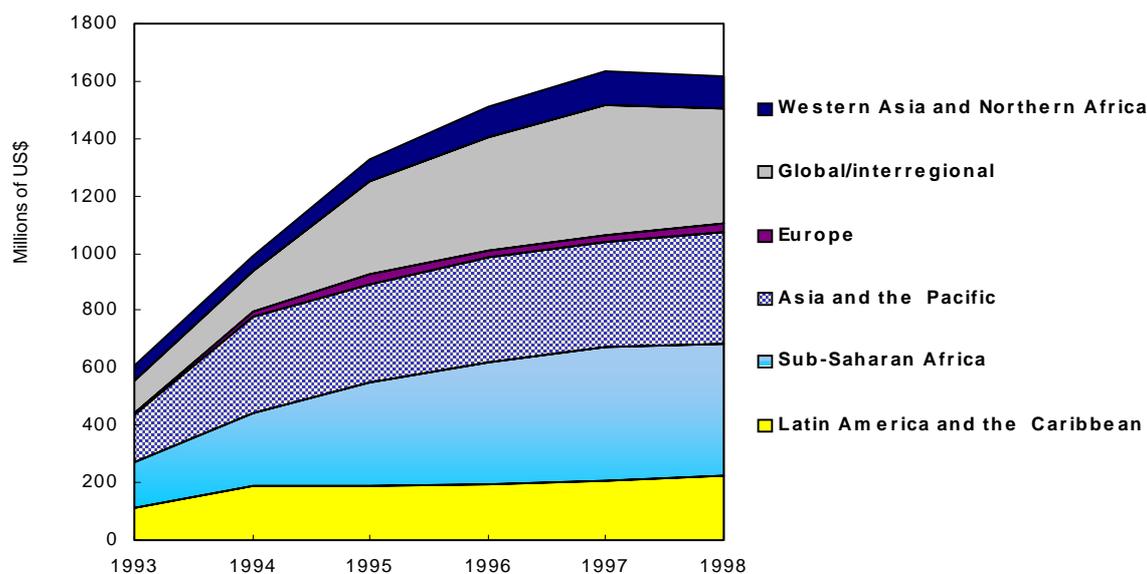
دال - اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة

٢٤ - تتجاوز الأموال المصروفة حالياً لأغراض المساعدة السكانية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يصرف لهذا الغرض في أي منطقة أخرى. أما منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي سبق أن كانت أكثر المناطق تلقياً للتمويل السكاني، فتحتل حالياً المرتبة الثانية من حيث مبلغ الأموال المصروفة لأغراض المساعدة السكانية. وقد بلغ مجموع ما تلقتاه المنطقتان معاً أكثر من نصف المساعدة الدولية بأكملها في عام ١٩٩٧. وفيما يلي توزيع المساعدة السكانية فيما بين المناطق الأخرى: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٣ في المائة؛ وغربي آسيا وشمالي أفريقيا، ٧ في المائة؛ وأوروبا، ١ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، تزايدت الحصة التي تتلقاها الأنشطة السكانية العالمية والأقليمية من المساعدة الدولية، فبعد أن كانت ١٨ في المائة في عام ١٩٩٣ قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بلغت ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٧. ويتبين من الأرقام الأولية لعام ١٩٩٨ وجود اتجاهات مماثلة لذلك، إذ حصلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نسبة ٢٨ في المائة من مجموع المساعدة السكانية؛ ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٢٤ في المائة؛ ومنطقة أمريكا اللاتينية على ١٤ في المائة؛ ومنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا على ٧ في المائة؛ ومنطقة أوروبا على ما يقارب ٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، حصلت الأنشطة العالمية والأقليمية على حوالي ربع مجموع المساعدة السكانية في عام ١٩٩٨ (الشكل الخامس).

الشكل الخامس

المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية، ١٩٩٣-١٩٩٨

Figure V. Population assistance by geographical region, 1993-1998



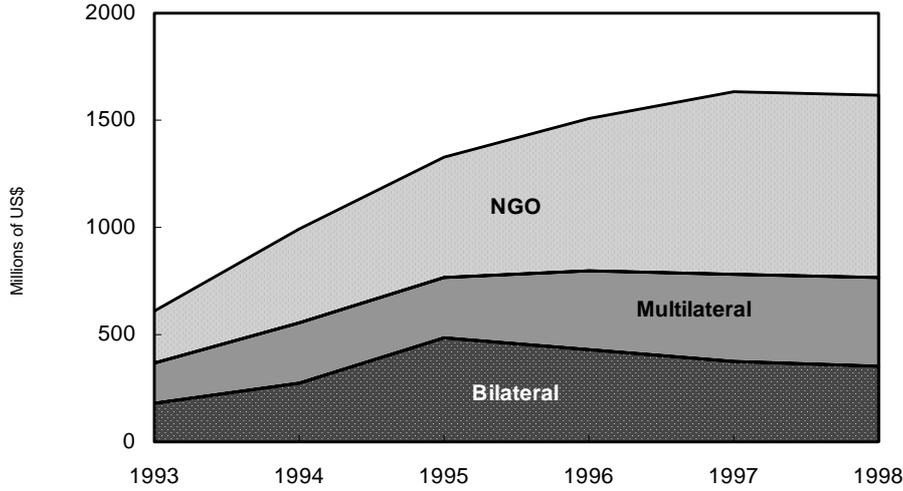
ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٨ مؤقتة.

٢٥ - وتم المساعدة المقدمة للبرامج السكانية من المصدر الأولي إلى البلد المتلقي عبر إحدى القنوات التالية: (أ) القناة الثنائية، التي تدفق المساعدة عبرها مباشرة من المانح إلى البلد المتلقي (إلى مؤسسة حكومية عادة)؛ و (ب) القناة المتعددة الأطراف، عبر مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة؛ و (ج) قناة المنظمات غير الحكومية (الدولية منها والوطنية)، عن طريق منظمات مثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومجلس السكان. وفي عام ١٩٩٧، صرف أكثر من نصف مجموع النفقات المخصصة للأنشطة السكانية عن طريق قناة المنظمات غير الحكومية، و ٢٥ في المائة عن طريق القناة المتعددة الأطراف، و ٢٣ في المائة عن طريق القناة الثنائية. ولا تزال قناة المنظمات غير الحكومية هي القناة الكبرى لتوزيع المساعدة السكانية منذ عام ١٩٩٣. وتبين الأرقام الأولية لعام ١٩٩٨ أن قناة المنظمات غير الحكومية لا تزال تستحوذ على النسبة الغالبة من تدفق النفقات النهائية، بينما بلغت حصة القناة المتعددة الأطراف ٢٥ في المائة^(٨)، وحصة القناة الثنائية ٢٢ في المائة (الشكل السادس).

الشكل السادس

النفقات النهائية على الأنشطة السكانية، حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-١٩٩٨

Figure VI. Final expenditures for population assistance, by channel of distribution, 1993-1998



ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٨ مؤقتة.

ثانياً - الموارد المالية المحلية المقدمة للأنشطة السكانية

٢٦ - هذه هي السنة الثالثة لمشروع تدفقات الموارد الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات لرصد تدفقات الموارد المالية المحلية المقدمة للأنشطة السكانية. ومما يبعث على الاغتراب أن نوعية البيانات والنسبة المئوية للسكان الذين تشملهم عملية الرصد قد تحسنتا تحسناً ملحوظاً منذ الاستبيان الأول الذي أجري في عام ١٩٩٦. وقد أصبح جمع البيانات عملية منتظمة في كثير من البلدان النامية وأصبحت الجهات التي تبعث برودها من كل من القطاع الحكومي وقطاع المنظمات غير الحكومية على وعي متزايد بأهمية رصد تدفقات الموارد المحلية والإبلاغ عنها. ويجري في عديد من البلدان تعيين موظفين وطنيين لمساعدة السلطات الحكومية المختصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية في الرد على الاستبيانات. وينبه على هؤلاء الموظفين أن يركزوا على "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن

يكفلوا ألا يشمل الإبلاغ إلا الموارد المحلية فقط. وتكملة للمعلومات التي تجمع عن طريق الاستبيان السنوي، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات دراسات إفرادية في إثيوبيا واندونيسيا وباكستان وبيرو وجمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنگال ومصر والهند. ومن المعتمزم إجراء دراستين إفراديتين في البرازيل والصين في عام ٢٠٠٠.

٢٧ - وفي المرحلة التالية من المشروع، سيختار الصندوق/المعهد بضعة بلدان كنماذج تجريبية لاختبار خطة تستهدف تعزيز قدرة البلدان على رصد تدفقات الموارد المحلية وجمع البيانات المتعلقة بها. والهدف المحدد لهذه الخطة هو تدريب الموظفين الوطنيين في أكبر عدد ممكن من البلدان كي يتوفر في نهاية المطاف شخص رئيسي في كل بلد، يكون مسؤولاً عن جمع البيانات والاحتفاظ بقاعدة بيانات فرعية ارتباطية يمكن نقلها بعد ذلك إلى قاعدة البيانات الرئيسية في مقر المشروع. والوضع المثالي المرغوب لهؤلاء الموظفين الوطنيين هو أن يكونوا مرتبطين بمعهد سكاني أو جامعة أو وكالة سكانية حكومية تتوفر عن طريقها إمكانية استعمال المرافق الحاسوبية.

٢٨ - وتفادياً للازدواج بين الجهود وتحقيقاً لأقصى قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة، وكذلك تقليلاً لإرهاق الجهات التي ترد على الاستبيان، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بتنسيق أنشطة جمع البيانات بدءاً بمجموعة منتقاة من الجهات التي يوجه إليها الاستبيان، اختيرت من دورة استبيانات عام ١٩٩٨. وتبين النتائج أن ذلك التعاون مفيد لجميع الأطراف المعنية. وسيواصل الصندوق/المعهد والبرنامج المشترك هذا التعاون على نطاق أكثر اتساعاً وأكثر اتساماً بالطابع المؤسسي، بحيث يتم في نهاية المطاف تنسيق العنصر المحلي والدراسات الإفرادية.

٢٩ - واستعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان المعلومات التي تم جمعها من البلدان التي ردت على استبيان عام ١٩٩٨، وتقارير الدراسات الإفرادية، ومعلومات تكميلية تتعلق بعدد قليل من البلدان الكبيرة التي لم ترد أو قدمت معلومات ناقصة، للتوصل إلى تقدير تقريبي جداً للمجموع العالمي لتدفقات الموارد المحلية المقدمة للأنشطة السكانية^(٩). وقد بلغ هذا التقدير، الذي ينبغي أن يُعامل بحذر، ٧,٤ بلايين دولار. وأضيف تقدير موجود بالفعل لحصة الموارد الخاصة في المجموع المحلي (١٤ في المائة)، أي ١,٢ بليون دولار، ليعكس الموارد

المقدمة من القطاع الخاص، وهذا يجعل المجموع العالمي لتدفقات الموارد المحلية المقدمة للأنشطة السكانية في عام ١٩٩٨ يبلغ ٨,٦ بلايين دولار.

٣٠ - وعلى الرغم من أن الرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية يمثل تقديراً تقريبياً جداً يستند إلى بيانات تتسم بالنقص أحياناً وغير قابلة للمقارنة تماماً، فإنه مع ذلك مفيد في إعطاء فكرة ما عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية، كمجموعة، في بلوغ أهداف الموارد المحددة في برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي حين أن المجموع العالمي البالغ ٨,٦ بلايين دولار ينم عن التزام حقيقي من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فينبغي ملاحظة أن معظم تدفقات الموارد المحلية يحدث في عدد قليل من البلدان الكبيرة. وهناك بلدان كثيرة، وبخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً، عاجزة تماماً عن تدبير الموارد اللازمة لتمويل برامجها السكانية الوطنية. وتؤكد الدراسات الإفرادية أن البلدان النامية تعتمد إلى حد كبير جداً على مجتمع المانحين الدوليين في تمويل الأنشطة السكانية.

تقديرات إنفاق الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة السكانية

٣١ - يبين الجدولان ١ و ٢ تقديرات إنفاق الحكومات والمنظمات غير الحكومية موزعة حسب المنطقة وفئة النشاط السكاني في البلدان التي ردت على استبيان عام ١٩٩٨. وتمثل البلدان الستة والخمسين التي قدمت بيانات عن تدفقات الموارد المحلية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ نسبة ٥٢ في المائة من سكان البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولو كانت بيانات الصين والمكسيك، اللتين لا تزالان تعدان رديهما، قد أُدرجت، كانت الردود ستمثل أكثر من ٧٨ في المائة من سكان البلدان النامية. وأفادت البلدان بأنها أنفقت ١,٣ بليون دولار على الأنشطة السكانية؛ وجاء ١,٢ بليون دولار من هذا المبلغ من المصادر الحكومية، بينما بلغ إنفاق المنظمات غير الحكومية الوطنية ١٠٩ ملايين دولار. وخصصت نسبة تقارب ٣١ في المائة من النفقات الحكومية لخدمات تنظيم الأسرة؛ و ٢٣ في المائة لخدمات الصحة الإنجابية الأساسية؛ و ٣٤ في المائة لأنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و ١٢ في المائة لتحليل السياسات السكانية والإنمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فقد وزعت الأموال التي أسهمت بها على النحو التالي: ٤١ في المائة لخدمات تنظيم الأسرة؛ و ٣٠ في المائة لخدمات الصحة الإنجابية الأساسية؛ و ٢٠ في المائة لأنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و ٩ في المائة لتحليل

السياسات السكانية والإئتمانية وبياناتها وبحوثها الأساسية. ومن الواضح أن الحكومات تؤدي الدور الرئيسي بفارق كبير في تمويل البرامج السكانية في البلدان النامية. وتؤدي المنظمات غير الحكومية دورا متزايدا في توفير الخدمات وفي مجال الدعوة، ولكن أغلبيتها لا تزال تعتمد في تدبير معظم التمويل الذي تقدمه على المصادر الخارجية.

الجدول ١

تقديرات إنفاق الحكومات حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٨^(١)

مجموع الإنفاق على المشاريع	تحليل السياسات السكانية والإئتمانية وبياناتها وبحوثها الأساسية	أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	خدمات الصحة الإنجابية الأساسية	خدمات تنظيم الأسرة	المنطقة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	(بالنسب المئوية)				
٥٥,٥٨	٢٣	٦	٦٣	٨	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٤٧٧,٤٩	١٣	٨	٣٣	٤٦	آسيا والمحيط الهادئ
٣٦٤,٠٥	٠,٤	٩٥	٠,٣	٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
٢٧١,٦٢	٢٣	٥	٢٨	٤٤	غربي آسيا وشمال أفريقيا
٩,٠٧	٢٤	٣١	٣٢	١٣	أوروبا
١ ١٧٧,٨١	١٢	٣٤	٢٣	٣١	جميع المناطق

ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.
 (أ) تستند الأرقام إلى ردود الـ ٥٦ بلدا التي ردت على استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٨.

الجدول ٢

تقديرات إنفاق المنظمات غير الحكومية الوطنية حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٨^(١)

مجموع الإنفاق على المشاريع	تحليل السياسات السكانية والإمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية	أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	خدمات الصحة الإيجابية الأساسية	خدمات تنظيم الأسرة	المنطقة
٣٠,٩٠	٨	٢٨	٣٠	٣٤	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٤٤,١٤	٥	٢٠	٢٠	٥٥	آسيا والمحيط الهادئ
١٣,٩٧	١٣	٢١	٣٧	٢٨	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
١٨,٧٠	١٣	٧	٥١	٣٠	غربي آسيا وشمال أفريقيا
٠,٨٢	٢٠	٤٣	١٥	٢٣	أوروبا
١٠٨,٥٣	٩	٢٠	٣٠	٤١	جميع المناطق

ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

(أ) تستند الأرقام إلى ردود ال ٥٦ بلدا التي ردت على استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٨.

ثالثا

النتائج

التقدم المحرز في تعبئة الموارد

٣٢ - تحقق قدر من التقدم في تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن المشجع ملاحظة السياسات الإيجابية للمساعدة السكانية التي ينتهجها عدد من البلدان المانحة منذ انعقاد المؤتمر، فضلا عن استمرار قوة تدفقات الموارد المحلية. بيد أن الجهات المانحة والبلدان النامية لا يزال يتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا كي تصل إلى تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر. ولا يزال نقص التمويل يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ التام لبرنامج العمل. ومن المخيب للآمال ضآلة الزيادة التي طرأت على المساعدة الخارجية الكلية، خصوصا بعد أن كان الإحساس بالتفاؤل قد شاع في الفترة التالية للمؤتمر مباشرة. وتبلغ المساعدة السكانية الدولية حوالي ٣٦ في المائة من الحصة المستهدفة المتفق عليها في القاهرة لمساهمة المجتمع الدولي في تمويل برنامج العمل بحلول عام ٢٠٠٠. وهي ٥,٧ ملايين دولار. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن اتجاه الهبوط الطفيف الذي لوحظ

في عام ١٩٩٧ قد انعكس بالفعل في عام ١٩٩٨؛ ولا يزال محتملا أن تزداد الأرقام النهائية زيادة طفيفة لدى ورود مزيد من الردود.

تدفقات الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان

٣٣ - تقيّد صندوق الأمم المتحدة للسكان، في رسده لتدفقات الموارد المخصصة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بتصنيف الأنشطة السكانية المحدد في "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" الوارد بيانها في الفقرة ١٣-٤ من برنامج العمل. ولا تشمل حساباتنا للمساعدة السكانية الدولية التمويل المقدم للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان، مثل أنشطة الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والقضاء على الفقر وقضايا المرأة. وأفاد المانحون أن قدرًا كبيرًا من تدفقات الموارد يذهب إلى أنشطة أخرى متصلة بالسكان ترمي إلى تحقيق الأهداف السكانية والإنمائية الأوسع نطاقًا لبرنامج عمل القاهرة، ولكن تكلفتها ليست مصنفة بشكل مستقل كما أنها لا تشكل جزءًا من المبلغ المستهدف المتفق عليه، وهو ١٧ بليون دولار. وعلى سبيل المثال، أفادت استراليا بأنها أسهمت بمبلغ ٢١٣ مليون دولار في مجالات دمج المرأة في التنمية؛ والتعليم الابتدائي والثانوي وغير النظامي؛ والسياسات والتنظيم الإداري في مجال الصحة؛ والرعاية الصحية الأساسية؛ والبنية الأساسية للرعاية الصحية الأساسية؛ والتثقيف الصحي؛ والتغذية؛ وإدارة شؤون الموظفين الصحيين. وأسهمت النمسا بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار في مجالات الرعاية الصحية الأساسية؛ والبنية الأساسية للرعاية الصحية الأساسية؛ والتعليم الأساسي؛ والمشاريع المخصصة حسب نوع الجنس. وأفادت الدانمرك بأنها قدمت ١٧٠ مليون دولار في مجالات الصحة والتعليم والمسائل الجنسانية، وأسهمت فنلندا بمبلغ ١٤٠.٠٠٠ دولار للأنشطة المتصلة باختبار الدم ومشتقاته؛ والرعاية الصحية؛ والدعم القطاعي الصحي والاجتماعي؛ وتطوير الرعاية الصحية للأم والطفل. وقدمت نيوزيلندا ١,٧ مليون دولار لأنشطة مخصصة حسب نوع الجنس، وأسهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٩,٥ ملايين دولار لأنشطة تتصل بالرعاية الصحية الأولية وبقاء الطفل.

الطرائق الجديدة لتعبئة الموارد

٣٤ - تتزايد صعوبة تتبع مستوى التمويل الذي يذهب إلى مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف من جراء الاتجاه المتنامي نحو دمج الخدمات والاستعمال المتزايد للنهج القطاعية الشاملة، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم. كما أن قيام المانحين والبلدان النامية برصد أموال في إطار المبادرة المسماة ٢٠/٢٠ (التي يلتزم بموجبها المانحون بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية لتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوافق البلدان النامية على تخصيص

٢٠ في المائة من اعتماداتها الإنمائية لهذا الغرض، سيقفل وضوح الخطوط الفاصلة بين الأموال التي تذهب إلى الخدمات السكانية وخدمات الصحة الإنجابية، والتي تذهب إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى.

الإجراءات الإضافية المطلوبة

٣٥ - يقصُر المستوى الراهن لتعبئة الموارد بقدر كبير عن بلوغ الأهداف المتفق عليها. ويلزم اتخاذ إجراءات من جانب كل من الجهات المانحة والبلدان النامية للوفاء بالتزاماتها المالية وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة للتنفيذ التام لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أشارت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى أن الحاجة تدعو على وجه الاستعجال إلى مزيد من الإرادة السياسية وإلى إعادة تأكيد الالتزام بتعبئة الموارد، سواء في ذلك المساعدة الدولية والتمويل المحلي، وفقا للمتفق عليه في القاهرة، للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل (القرار د-٢١/٢، المرفق، الفقرة ٩١). ودعت الجمعية البلدان المانحة إلى أن تكثف جهودها للوفاء في عام ٢٠٠٠ بالمبلغ المستهدف، وهو ٥,٧ بلايين دولار. ولعكس الاتجاه الهبوطي الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية، وأن تعمل على تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الكلية، في أقرب وقت مستطاع (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥).

٣٦ - وحثت الجمعية الحكومات والمجتمع الدولي على العمل على إيجاد آليات إضافية لزيادة تمويل البرامج السكانية والإنمائية بغية تأمين استدامتها، بما في ذلك الدعوة إلى زيادة التمويل من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية؛ والاستعمال الانتقائي لأسلوب فرض رسوم على المنتفعين، والتسويق الاجتماعي، وتقاسم التكاليف، وغير ذلك من أشكال استرداد التكلفة؛ وتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠).

٣٧ - وشجعت حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على النظر بصورة جادة في تنفيذ المبادرة المسماة ٢٠/٢٠، ومن الضروري كفالة أن تتلقى الشواغل السكانية المخصصة اللازمة في إطار البرامج المتكاملة والبرامج القطاعية.

٣٨ - وبالنظر إلى محدودية الموارد، طُلب إلى البلدان المانحة والوكالات الدولية والبلدان المستفيدة أن تعزز جهودها وأن تزيد من التعاون فيما بينها لتفادي الازدواج وتحديد ثغرات التمويل وكفالة استخدام الأموال المتاحة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27)، المرفق الأول، الفرع ثالثا.
- (٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٣) أجريت حتى تاريخه دراسات فردية في البلدان التالية: اثيوبيا، واندونيسيا، وباكستان، وبيرو، وجمهورية تزايا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والسنغال، ومصر، والهند.
- (٤) جميع الإشارات الواردة إلى الدولار تعني دولار الولايات المتحدة.
- (٥) لم تقدم فرنسا والاتحاد الأوروبي بيانات عن المساعدة السكانية قبل حلول الموعد النهائي للإدراج في التقرير. ونتيجة لذلك قدر رقماهما لعام ١٩٩٨ بما يطابق مستوى عام ١٩٩٧، ويستند الرقم الخاص باسبانيا إلى بيانات عام ١٩٩٧.
- (٦) تشمل البلدان المانحة: اسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكلها أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أدرج الاتحاد الأوروبي مع البلدان المانحة.
- (٧) قدر رقم اليابان لعام ١٩٩٧ بما يطابق مستوى عام ١٩٩٥، وهو آخر عام كانت أرقامه قد أبلغت حينئذ.
- (٨) الحصة المبلغ عنها للقناة المتعددة الأطراف أقل من الواقع لأن عدة جهات مانحة لم تدرج بعض النفقات (مثل رسوم العضوية) المدفوعة إلى الجهات المانحة الوسيطة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حيث أن تلك الجهات لم تكن متأكدة من النسبة المئوية التي استخدمت من مساهماتها من أجل الأنشطة المحددة في "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" الواردة في برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- (٩) استعملت طريقة تقديرية بسيطة لحساب الرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية. واستكملت نتائج استقصاء صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٨ بتقارير الدراسات الفردية التي أجراها الصندوق/المعهد ومن مصادر أخرى، حسب توافرها، بما في ذلك البيانات المستمدة من دورة استبيانات عام ١٩٩٧، مما أسفر عن تغطية ٨٥ في المائة من السكان. واستقرت التقديرات الإقليمية لتدفقات الموارد المحلية بناء على البيانات السكانية لعام ١٩٩٨ ثم جمعت للحصول على المجموع العالمي لنفقات الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة السكانية. وأضيف تقدير موجود من قبل نسبه ١٤ في المائة من المجموع المحلي لإدراج التمويل المقدم من القطاع الخاص بغية التوصل إلى المجموع العالمي التقريبي للتدفقات المحلية. وينبغي النظر إلى تلك النتائج بحذر لأن البيانات المتاحة تتسم في حالات كثيرة بأنها أقل من الواقع فضلا عن أنها ناقصة وغير قابلة للمقارنة تماما.